

وجودها في غير ذلك من الكتب التي تليقها الائمة بالقبول وجمعها
عليها فليبرزوها وعند مخرط القناد واتا اخذ ابن القباقي
ذلك في كتابه ايضا ح الرموز ومفتاح الكنوز فلا يفيد في
المطلب لانه بعد ما نقره الاخر في ذلك الشأن وكذا منظم ابن
الجزري في الثلثة والله اعلم وقال الامام النووي في شرح
الطبية والعمدة في ذلك اطبا في ائمة الفقه والاصول على ان
النشاذ لا يجوز تسمية قرانا وان النشاذ هو ما وراء العشرة
على المختار وان قيل انه ما وراء السبعة وهذا هو المعتمد لان
الرجوع في الجواب وعدمه انما هو الائمة الفقه الذين يفتون
في الحلال والحرام وفي تبين الحارم ومن قرأ او قرأ بالسنة
من الحروف فالواجب عليه التوبة منه والرجوع عنه انتهى
ثم افضى التحقيق اعتبار الشرط المذكورة في الشقوع عن العشرة
بل وعن السبعة ايضا قال ابن الجزري في نشره نقله عن البغوي
وهكذا التفصيل في شواذ السبعة فان عندهم شيئا كثيرا
شاذ انتهى واليه اشار ايضا بقوله في طبية النشاذ حيث

ما

ما يحتل ركن اثبت شدوه لوانه في السبعة ويشير اليه
ايضا قول الشيخ في الحسن على التبع في وصفة الصلوة من شرح
المنهاج والحاصل ان القراءات المنسوبة الى كل قارئ من السبعة
وغيرهم منقسمة الى المجمع عليه والنشاذ غير ان السبعة المشهور
وكثرة الصحيح المجمع عليه في قولهم ترك النفس الى ما نقل
عنهم فوق ما ترك الى ما نقل عن غيرهم ثم يتم كلامه بان
قال ولما هو واجب عليه من ذلك ما خالف الاجماع لا ما خالف
شيئا من الكتب المشهورة هذا وقال الامام ابو الحسن علم الدين
السيماوي في مجالس القراءات ما اخذ من قولهم شد الرجل
يشد شدوه اذا انفرد عن القوم واعتزل عن جماعتهم
وكفي بهذه التسمية تنبيها على انفرد النشاذ وخروجها عما عليه
الجمهور والذي لم يزل عليه الائمة الجبال القدوة في جميع
الامصار من الفقهاء والمحدثين وائمة العربية توقيف القراءات
وايناف القراءات المشهورة ولزوم الطرق المعروفة في الصلوة
وغيرها واجبا بالنشاذ لخروجه عن اجماع المسلمين وعن

٩٤٥

٧